الاقتصاد الأخضر أداة هامة للتنمية المستدامة

أ.د. داخل حسن جريو
مستشار التعليم التقني / وزارة القوى العاملة.
www.omandaily.om

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة , والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى ,وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة لما ينجم عنها من كوارث طبيعية مختلفة , والسعي للحد من آثار الفقر الآخذة بالزيادة في الكثير من البلدان, وذلك من خلال توفير فرص العمل اللائق وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يحفظ كرامة الإنسان وحقه في العيش الكريم بأمن وسلام بعيدا عن ويلات المجاعة والأمراض والأوبئة الفتاكة ,واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي لا تلحق أضرارا بالبيئة وصحة الإنسان .

ما زال مفهوم الاقتصاد الأخضر مثار جدل بين الدول , إلاّ إننا سنكتفي هنا بمفهومه كما عرفته منظمة الأمم المتحدة بأنه الاقتصاد الذي يهدف إلى تحسين حياة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية, والحد من المخاطر البيئية , وعدم استنزاف الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة.

يتبنى الاقتصاد الأخضر الطاقة الخضراء المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة , وخلق فرص العمل الخضراء , والإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية والمنتجات العضوية والمتاجر الخضراء , ومنع التلوث البيئي , والتقليل من مسببات الاحتباس الحراري , والحد من استنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي .

أطلق المنتدى العربي للبيئة والتنمية في مؤتمره السنوي المنعقد في بيروت عام 2011 تقريرا بعنوان " الاقتصاد الأخضر في عالم متغير ", أبرز من خلاله أن خفض دعم أسعار الطاقة في البلدان العربية بنسبة (25 %) سوف يحرر أكثر من (100) مليار دولار خلال مدة ثلاث سنوات , وهذا مبلغ يمكن تحويله لتمويل الانتقال إلى مصادر الطاقة الخضراء , وبتخضير (50 %) من قطاع النقل,نتيجة ارتفاع فاعلية الطاقة وازدياد استعمال النقل العام والسيارات الهجينة , تتولد وفورات مالية تقدر بنحو (23) مليار دولار سنويا , وبإنفاق (100) مليار دولار بتخضير (20 %) من الأبنية القائمة خلال السنين العشرة المقبلة, يتوقع خلق أربعة ملايين فرصة عمل , وبتعزيز كفاءة منظومات الري وترشيد استخدام المياه وزيادة نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة التي يعاد استخدامها من (20 %) إلـــى

(100 %) , ستنخفض كلفة التدهور البيئي في البلدان العربية البالغة حاليا نحو (95) مليار دولار سنويا.وبرغم وجود بعض التجارب والمبادرات الناجحة في بعض البلدان العربية في مجال أنشطة الاقتصاد ألأخضر,إلاّ أن إجمالي مساهمة البلدان العربية في منظومة الاقتصاد الأخضر ما زالت ضعيفة جدا .

وأشار التقرير إلى وجود أكثر من (70) مليون نسمة تحت خط الفقر في البلدان العربية , وتفشي ظاهرة الباحثين عن عمل لدى شرائح اجتماعية واسعة , لاسيما شريحة الشباب , وإلى افتقار أكثر من (55) مليون عربي إلى الخدمات الصحية الدنيا وإلى المياه النظيفة , والاستمرار في هدر المياه العذبة القليلة أصلا في البلدان العربية, وتحتل البلدان العربية المراتب الأخيرة في كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة والاستثمار في أنشطة الاقتصاد الأخضر وتقنياته .

أكد مؤتمر قمة الأرض الذي أنعقد بمدينة ريودي جانيرو البرازيلية للفترة من 20 إلى 22 حزيران 2012 بمشاركة قادة أكثر من 193 دولة أو من يمثلهم, أهمية الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة ,حيث جاء في الفقرة (56) من بيان القمة الختامي : أن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر هو من الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة , وينبغي للاقتصاد الأخضر أن يسهم في القضاء على الفقر , وفي تحقيق النمو الاقتصادي المطرد , وتعزيز الإدماج الاقتصادي , وتحسين رفاه الإنسان , وخلق فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع . وجاء في التوصية (58) : أن يراعى في سياسات الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر, أن تكون متسقة مع القانون الدولي , وأن تحترم السيادة الوطنية لكل بلد على موارده الطبيعية . وأن تكون مدعومة ببيئة مؤاتية ومؤسسات تؤدي وظائفها بشكل جيد على جميع المستويات مع قيام الحكومات بدور قيادي ومشاركة جميع الأطراف المعنية. بما في ذلك المجتمع المدني, وأن تعزز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع.

وأقر المؤتمر بأن الاقتصاد الأخضر سيعز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام . وسيزيد من كفاءة استخدام الموارد ويقلل من الهدر بفضل الحد من الآثار السلبية على البيئة .

ولأجل بناء نموذج اقتصاد أخضر فاعل لابد من التوجه نحو مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة المياه والرياح وطاقة حرارة جوف الأرض , والتقليل من مصادر الطاقة التقليدية , وترشيد استخدام المياه وتدويرها ومعالجة النفايات السامة , والإكثار من الزراعة العضوية , والعمل على الحد من آثار التصحر وانحسار البقع الزراعية الخضراء , والحد من التلوث الناجم من عوادم السيارات

وتشجيع وسائط النقل العام . وهذا يتطلب بناء القدرات التقنية في مجالات الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية وتبادل الخبرات فيما بينها , والاستفادة من خبرات البلدان المتقدمة في هذا المجال.

وتعد ألمانيا من الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر حيث جعلت منتجات الاقتصاد الأخضر وخدماته في أولويات صادراتها , ومن هذه المنتجات الأجهزة المتعلقة بمصادر الطاقات الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة المتولدة من الرياح , فضلا عن تخلي ألمانيا عن الخيار النووي لإنتاج الطاقة الكهربائية بحدود عام 2022 , مما يجعل ألمانيا مثالا يحتذى به في مجال الاقتصاد الأخضر, مع مراعاة خصوصية كل بلد.

الموقع الرسمي لجريدة سلطنة عُمان

2012 / 6/ 30

www.omandaily.om